

وزارة العدل

القرار

المصدر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

عبد الرحمن البنا ، فايز حمارنة ، احمد المومني ، عبد الكريم فرعون.

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية : ٢٠٠٧/١٣٣٨

٢٠٠٧/١٣٣٨

التمييز الاول :

المميز : عماد وديع غطـاس .

وكلاؤه المحامون احمد عبيدات وعبد القفار فريجات

وثامر عبيدات ومحمود فريجات ونزار عبيدات

وورد الطراونة وسفيان الخصاونة وسفيان عبيدات وزيد الدعوان .

المميز ضدها : شركة المجموعة المتكاملة للتكنولوجيا ن . م . م .

وكلاؤها المحامون رجائي الدجاني وبشار عموري وأحمد حمدان.

التمييز الثاني :

المميرزة : شركة المجموعة المتكاملة للتكنولوجيا ن . م . م .

وكلاؤها المحامون رجائي الدجاني وبشار عموري ود . يزيد صلاح

و"محمد شريف " جراح ومحمد علي عتيبة وأحمد حمدان .

المميز ضده : عماد وديع غطـاس .

وكلاؤه المحامون احمد عبيدات وعبد القفار فريجات

وثامر عبيدات ومحمود فريجات ونزار عبيدات







• ۰۰۰۰

...  
...  
... : ...

• ۷۰۸۸ ...

... ۱% ... : ...

• ...

... : ...

... : ...

• ... ۱% -

• ... ۰۰ -

• ... ۱۷۰۸۱ -

... : ...

• ۱/۳/۲۰۰۸ ... ۱/۳/۲۰۰۸

... : ...

• ...

• ... - I - L - G - ...

... ۳۷۸۷/۲۰۰۸ ...

... : ...

...

• ...



المجموع = ٢٨٢٣٢٢ ديناراً .

باشرت محكمة صلح حقوق عمان نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٣ أصدرت قرارها رقم ٢٠٣/٨٧٨٤ قضت فيه إلزام المدعى عليها بدفع مبلغ إلف ومائتان وثلاثة وأربعون ديناراً و ٥١٠ فلسات للمدعى ورد الدعوى ببقائي المبالغ المطالب بها وتضمينها المصاريف وتضمين المدعى مبلغ ٤٣٨ ديناراً أتعاب محاماة للمدعى عليها بعد إجراء التقاص .

لم يرض المدعى والمدعى عليها بهذا القرار فطعنا فيه استئنافاً .

بتاريخ ٢٠٠٥/٩/٥ أصدرت محكمة الاستئناف قرارها رقم ٢٠٠٥/٤٥٤٣ قضت فيه بفسخ القرار المستأنف في جانبه المتضمن احتساب ١٩ يوماً كرسيد إجازات للمدعى والحكم له بحدود ما طلب ١٧ يوماً والبالغ ١٠١٥,٤٨٥ ديناراً وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك .

لم تقبل المدعى عليها والمدعى بهذا القرار فطعنت فيه المدعى عليها تمييزاً للأسباب الواردة لائحة التمييز المقدم من وكيلها بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢١ ولائحة التمييز المقدمة من المدعى بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٧ .

وبتاريخ ٢٠٠٦/٧/٣٠ أصدرت محكمة التمييز قرارها رقم ٢٠٠٦/٤٩٧ والذي

تضمن ما يلي :

إوعز أسباب التمييز الأولى المقدم من المدعى عليها المجموعة المتكاملة للتكنولوجيا والتي تنصب جميعها على تخطئة محكمة الاستئناف بالحكم للمميز ضده بمبلغ (١٠١٥,٤٨٥) ديناراً بدل ١٧ يوماً إجازة مخالفة بذلك أحكام المادة ٦١ من قانون العمل .

في ذلك نجد أن الثابت من خلال البينة أن المدعى عمل لدى المدعى عليها مدير مبيعات وتسويق بموجب عقد بالفترة عن ٢٠٠٢/٤/١ كما هو ثابت بإقرار وكيل المدعى عليها في اللائحة الجوابية لعاية ٢٠٠٣/٨/٥ ولم يستعمل إجازاته عن هذه الفترة .









සමීච්චි ආරක්ෂා කිරීමේ දායකත්වයක් ලෙසින් 1/2/2008 .

එමෙන්ම මෙහි දායකත්වයක් ලෙසින් 1/2/2008 .

සමීච්චි ආරක්ෂා කිරීමේ දායකත්වයක් ලෙසින් 2/1/2008 .

එමෙන්ම මෙහි දායකත්වයක් ලෙසින් 2/1/2008 .

සමීච්චි ආරක්ෂා කිරීමේ දායකත්වයක් ලෙසින් .

සමීච්චි ආරක්ෂා කිරීමේ දායකත්වයක් ලෙසින් 1/2/2008 .

එමෙන්ම මෙහි දායකත්වයක් ලෙසින් 1/2/2008 .

සමීච්චි ආරක්ෂා කිරීමේ දායකත්වයක් ලෙසින් 1/2/2008 .

එමෙන්ම මෙහි දායකත්වයක් ලෙසින් 1/2/2008 .

එමෙන්ම මෙහි දායකත්වයක් ලෙසින් 1/2/2008 .

1 - (සමීච්චි ආරක්ෂා කිරීමේ දායකත්වයක් ලෙසින් 1/2/2008 .)

සමීච්චි ආරක්ෂා කිරීමේ දායකත්වයක් ලෙසින් .

1 - සමීච්චි ආරක්ෂා කිරීමේ දායකත්වයක් ලෙසින් 1/2/2008 .

සමීච්චි ආරක්ෂා කිරීමේ දායකත්වයක් ලෙසින් .

1 - සමීච්චි ආරක්ෂා කිරීමේ දායකත්වයක් ලෙසින් 1/2/2008 .

සමීච්චි ආරක්ෂා කිරීමේ දායකත්වයක් ලෙසින් :

සමීච්චි ආරක්ෂා කිරීමේ දායකත්වයක් ලෙසින් .

එමෙන්ම මෙහි දායකත්වයක් ලෙසින් 1/2/2008 .

සමීච්චි ආරක්ෂා කිරීමේ දායකත්වයක් ලෙසින් 1/3/2008 .

එමෙන්ම මෙහි දායකත්වයක් ලෙසින් 1/3/2008 .

එමෙන්ම මෙහි දායකත්වයක් ලෙසින් 1/3/2008 .

كما قدم كل من الطرفين لائحة جوارية على لائحة التمييز المقدمة من الطرف الآخر.

### وعن أسباب التمييز المقدم من المدعي صمد وديع غطاس .

وعن السببين الأول والثاني : وحاصلهما النعي على الحكم المطعون فيه خطأ بعدم الحكم للمدعي ببدل الإثعار رغم طلب المدعي له وإثارته لهذا الطلب في الأسباب الرابع والخامس والسادس من أسباب استئنافه .

وفي ذلك نجد أن محكمة الاستئناف لم تتعرض في حكمها المطعون فيه إلى ما أثاره الطاعن في الأسباب الرابع والخامس والسادس من أسباب استئنافه لديها حول عدم الحكم له ببدل الإثعار .

وحيث أن هذه المطالبة كانت محل طعن في الحكم التمييزي السابق .

وحيث أن محكمتنا قضت بنقض الحكم الاستئنافي وحيث أنه ثبت أن فصل المدعي كان فصلاً تعسفياً فقد كان على محكمة الاستئناف الرد على مطالبة المدعي ببدل الإثعار الواردة في الأسباب الرابع والخامس والسادس من أسباب الاستئناف ولما لم تفعل فيكون قرارها مشوباً بالقصور بالتعطيل والتسيب وهذان السببان يردان عليه .

### وعن التمييز المقدم من شركة المجموعة للتكنولوجيا .

وعن السببين الأول والثاني : الذي تنعي فيهما الميزة على محكمة الاستئناف خطأها بإتباع قرار النقض رقم ٢٠٠٦/٤٩٧ تاريخ ٢٠٠٦/٧/٣٠ وفي ذلك نجد أن قانون أصول المحاكمات المدنية قد نص في المادة ٢٠٢ منه على ما يلي :

( في اليوم المعين تتلو المحكمة قرار التمييز المتضمن نقض الحكم وتسمع أقوال الفرقاء بشأن قبول النقض أو عدم قبوله ثم تقرر قبول النقض أو الإصرار على الحكم السابق فإذا قررت القبول تشير في الدعوى بدءاً من النقطة المتوقضة وتفصل فيها ... الخ) .

وأن ما يستفاد من هذه المادة أنها أجازت لمحكمة الاستئناف التي نقض قرارها إما أن تتبع حكم النقض أو تصر على قرارها السابق للعلل والأسباب التي استندت إليها في الحكم المنقوض ، وحيث أن محكمة الاستئناف قد استعملت خيارها المنصوص عليه بالمادة ٢٠٢ من قانون الأصول المدنية المشار إليها فيكون قرارها موافقاً للقانون مما يتعين معه رد هذين السببين .

وعن السبب الثالث : والذي تنعى فيه الطاعنة على محكمة الاستئناف خطأها باصدار حكيمين متناقضين الأول قبل النقض بعد استحقاق المدعي كبدل الفصل التعسفي والثاني بعد النقض باستحقاقه لبديل الفصل التعسفي .

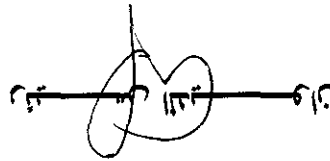
وفي ذلك نجد أن قرار محكمة الاستئناف الأول بعدم احقية المدعي لبديل الفصل التعسفي قد نقض من قبل محكمة التمييز وعند إعادة الدعوى إلى المحكمة مارست خيارها بإتباع النقض وقضت بأحقية المدعي لبديل الفصل التعسفي وأن معنى نقض الحكم وإعادةه إلى محكمة الاستئناف وإتباعها لقرار النقض هو أن تتبع ما أمثله عليها محكمة التمييز في القرار الصادر عنها ولا يوجد هناك أي تناقض في إتباع محكمة الاستئناف لقرار النقض وبالتالي إصدارها حكماً جديداً يتفق مع ما قرره محكمة التمييز بما يخالف القرار السابق لمحكمة الاستئناف وحيث اتبعت محكمة الاستئناف النقض وأصدرت حكماً جديداً يتوافق مع ما قرره محكمة التمييز فإن هذا القرار يكون متفقاً والقانون مما يتعين معه رد هذا السبب .

وعن السبب الرابع : ومواده أن قرار محكمة الاستئناف مخالف للمادة (١٨٨) من الأصول المدنية إذ أنها لم تبين الأسباب الواقعية والقانونية التي استندت إليها بالنتيجة التي توصلت إليها والحكم للميز ضده ببدل الفصل التعسفي .

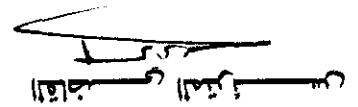
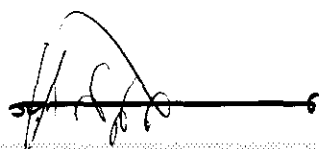
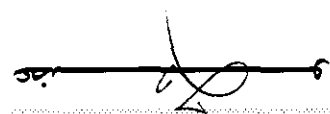
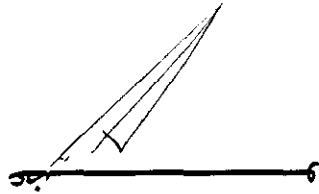
وحيث أن محكمة التمييز قد بينت الأسس الواقعية والقانونية لاستحقاق المدعي لبديل الفصل التعسفي في قرار النقض رقم ٢٠٠٦/٤٩٧ المشار إليه أعلاه وأن محكمة الاستئناف قد اتبعت القرار المذكور فيكون قرارها المميز متفقاً وأحكام المادة ١٨٨ من الأصول المدنية خاصة وأن محكمة الاستئناف قد فصلت الأسباب الواقعية والقانونية لاستحقاق المدعي لبديل الفصل التعسفي بشكل واف مما يجعل من هذا السبب مستوجبا الرد .



3/1/3



Handwritten scribble on a horizontal line.



Handwritten text in a shaded box, possibly a date or reference number.

Handwritten text line.

Handwritten text paragraph.

Handwritten text line.

Handwritten text paragraph.

Handwritten text line.

Handwritten text paragraph.